

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٢٢

الثلاثاء، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٦

نيويورك

الرئيس	السيد سافرونكوف/السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بيرتو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد أديجولا
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

جدول الأعمال

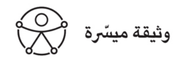
عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1528024 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير رومان أويارثون مارتشيسي، الممثل الدائم لإسبانيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير أويارثون مارتشيسي .

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أقدم تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقا للفقرة ١٨ من ذلك القرار. يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، التي عقدت اللجنة خلالها اجتماعا غير رسمي في ١ أيلول/سبتمبر واضطلعت بأنشطة إضافية، باستخدام إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاضطلاع بأعمالها.

وأود أن أبدأ بالترحيب بإبرام إيران ومجموعة الخمسة زائدا واحدا والاتحاد الأوروبي في ١٤ تموز/يوليه لخطة العمل الشاملة المشتركة، مُثنياً على الأطراف المتفاوضة لجهودها المشتركة الرامية إلى التوصل إلى حل مناسب وشامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. كما أود أن أرحب باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في ٢٠ تموز/يوليه، الذي أيد من خلاله المجلس خطة العمل الشاملة المشتركة، التي يشكل إبرامها، حسبما أكد المجلس في قراره، منعطفا رئيسيا على مسار نظره في هذه المسألة.

وأود أن أؤكد على أنه، خلال الفترة الانتقالية الحالية، وحتى تلقي مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تؤكد فيه الوكالة أن إيران اتخذت مجموعة من الإجراءات المتصلة بالطاقة النووية وفقا لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، في اليوم المعروف باسم يوم التنفيذ، فإن التدابير التي فرضها مجلس الأمن من خلال القرارات (٢٠٠٦) ١٧٣٧، (٢٠٠٧)١٧٤٧، ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، و ١٩٢٩ (٢٠١٠) تظل سارية بشكل كامل، وتظل الدول الأعضاء ملزمة بتطبيقها الدقيق والكامل، مع إيلاء الاحترام الواجب للاستثناءات المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتظل اللجنة ملتزمة تماما بتنفيذ جميع القرارات ذات الصلة وعلى استعداد لتوفير التوجيه للدول الأعضاء التي تطلب المساعدة.

فيما يتعلق بالحوادث الماضية التي حقق فيها فريق الخبراء، أود أن أذكر أن اللجنة تواصلت في عدة مناسبات مع جمهورية إيران الإسلامية للتعليق عليها. لكن جمهورية إيران الإسلامية لم تقدم ردا حتى الآن؛ وتواصل اللجنة دعوتها إلى القيام بذلك.

وتواصل اللجنة تقديم المساعدة إلى الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. في هذا الصدد، تلقت اللجنة معلومات إضافية فيما يتعلق باقتراح أن تقدم منظمة دولية المساعدة التقنية إلى جمهورية إيران الإسلامية. وتواصل اللجنة النظر في الاقتراح وترحب بذلك التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ والامتثال، وتشجع الأطراف على مواصلة السعي إلى التوجيه من اللجنة بشأن تطبيق التدابير التي فرضها المجلس.

وفقا للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، أخطرت إحدى الدول الأعضاء اللجنة عن نقل المعدات المقرر

استخدامها في المفاعل الذي يعمل بالماء الخفيف في محطة بوشهر للطاقة النووية. وكذلك وفقا للفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، أخطرت إحدى الدول الأعضاء اللجنة أنها سمحت بدفع مبالغ مستحقة على كيان معين من الأموال المجمدة لذلك الكيان، في إطار العقد الذي دخل حيز النفاذ قبل إدراج ذلك الكيان في القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دولة من الدول الأعضاء تقريرين وفقا للفقرة ١٧ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

فيما يتعلق باتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، فإن اللجنة تواصل إجراء حوارها البناء بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل المنظور. وفي ذلك الصدد، أخطرت إحدى الدول الأعضاء اللجنة، وفقا للفقرة ٢٢ من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أنها بدأت الخطوات التحضيرية فيما يتعلق بإنشاء مركز لإنتاج النظائر المستقرة في مرفق فوردو وإزالة المخزونات من اليورانيوم الإيراني المنخفض والعالي التخصيب في مقابل اليورانيوم الطبيعي.

وفي ضوء الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة، تشجع اللجنة الدول التي لم تقدم التقارير بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، إدراكا منها بأن تقارير التنفيذ الوطني وسيلة هامة في تعزيز تنفيذ تدابير الجزاءات.

وفيما يتعلق بفريق الخبراء، يسرني أن أبلغكم بأنه، عقب قرار مجلس الأمن، الوارد في القرار ٢٢٢٤ (٢٠١٥)، المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، بتمديد ولاية الفريق حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، عين الأمين العام في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ سبعة خبراء للعمل في الفريق.

وقدم الفريق في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ برنامج عمله للولاية الجديدة وفقا للفقرة ٣ من القرار ٢٢٢٤ (٢٠١٥). بالنيابة عن اللجنة، أود الإشادة بالجهود المتواصلة التي يبذلها الفريق في المساعدة في عمل اللجنة. ونتطلع إلى التعاون الوثيق والمثمر مع الفريق في إطار ولايته الجديدة. أما فيما يتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها الفريق خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أنوه بأن الفريق شارك في عدد من الأحداث التي ترد قائمة بها في مرفق التقرير الحالي.

وختاما، وإذ أذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أحكام القرارات ١٧٣٧(٢٠٠٦) و ١٧٤٧(٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) تقع على عاتق الدول الأعضاء، وأن اللجنة على استعداد لتيسير تنفيذ هذه التدابير.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته. يدخل نظر مجلس الأمن في المسألة النووية الإيرانية فترة انتقالية هامة. فقبل شهرين، رحب الزملاء في المجلس بشكل عام بخطة العمل الشاملة المشتركة، وهي تفاهم تاريخي تم التوصل إليه بين مجموعة الخمسة زائد واحد والاتحاد الأوروبي وجمهورية إيران الإسلامية. وإذا ما نفذت خطة العمل بشكل كامل، فستمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية. سيتمكن المجتمع الدولي، بفضل جهودنا الدبلوماسية الجماعية، من التحقق من أن برنامج إيران النووي سلمي حصرا في المستقبل، وسنكون قد اتخذنا خطوة هامة في منع انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وموافقة مجلس الأمن بالإجماع على هذا الاتفاق في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قد ساعدت في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بنجاح. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع في المدى البعيد بدور نشط دعما للاتفاق، ويكفل تنفيذ القرار ٢٢٣١

(٢٠١٥) تنفيذا كاملا. ونحن حتى يومنا هذا لا نزال في المرحلة الأولى من خطة العمل. فالتزاماتها لن تدخل حيز التنفيذ بالفعل إلاّ بعد انقضاء ٩٠ يوما على اتخاذ هذا القرار. حينئذ، يتعين على جميع المشاركين في خطة العمل أن يقوموا بالترتيبات والتحضيرات اللازمة لتنفيذ هذه الالتزامات. وبالنسبة إلى إيران، فإن ذلك يعني اتخاذ سلسلة من الخطوات الأولية ذات الصلة بوضعها النووي، مثل القضاء على ٨ في المائة من مخزونها من اليورانيوم المخصب، وإزالة الآلاف من أجهزة الطرد المركزي، وإعادة تحديد أهداف المرفق القائم في فوردو، ونزع مكوّن رئيسي في مفاعل أراك وملؤه بالخرسانة، وإعداد ترتيبات مع الوكالة الدولية الطاقة للذرية تتعلق بتدابير جديدة شفافة.

ولكن خلال هذه الفترة المؤقتة، سوف تظل الجزاءات الراهنة للأمم المتحدة نافذة تماما، ويجب على جميع الدول أن تواصل تنفيذها تنفيذا كاملا. وبالمثل، ينبغي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٦٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء أن يواصلا الاضطلاع بولايتيهما كما كان الحال من قبل، بما في ذلك الرد على الاستفسارات المتعلقة بالجزاءات، وتحليل المعلومات عن الامتثال، والتحقيق في الإبلاغ عن حصول انتهاكات للجزاءات. والبلدان التي تكشف عن انتهاكات ينبغي أن تقدم المعلومات التي لديها إلى اللجنة بغية استعراضها واتخاذ اجراءات بشأنها. وحالما تبلّغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية مجلس الأمن بأن إيران قد أكملت جميع خطواتها النووية الأولية، فإن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ينص على إحداث تغيير كبير في بنية جزاءات الأمم المتحدة. وعند استلام التقرير، سوف يتم إنهاء أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة، وتُلغى لجنة الجزاءات المتعلقة بإيران وفريق خبرائها. لكن في الوقت نفسه، يضع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قيودا ملزمة في إطار الفصل السابع تتعلق بعمليات نقل إيران للمواد النووية، والقذائف التسيارية، فضلا عن الجزاءات المستمرة المفروضة على أفراد إيرانيين وكيانات إيرانية بشكل محدد. وسوف يُعمل بهذه التدابير لسنوات مقبلة.

وما دامت هذه القيود الملزمة قائمة، يتعين على مجلس الأمن أن يؤدي دورا حيويا في كفالة تنفيذها. ويجب أن يكون المجلس مستعدا في المستقبل للاستجابة بسرعة لأية تقارير عن تهريب الأسلحة غير المشروعة، وعمليات نقل القذائف التسيارية المحظورة، وانتهاكات للأصول المجمّدة، والحظر على السفر، أو أي نشاط آخر ينتهك قرارنا. وكجزء من هذا الجهد، سوف تواصل الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع شركائها لمنع الشحنات التي تشكل انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومصادرتها، مثل نقل الأسلحة المحظورة والتكنولوجيا النووية الحساسة وتكنولوجيا القذائف التسيارية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يكون فخورا بالدور الذي اضطلع به في المساعدة على إجراء المفاوضات التي أدت إلى وضع خطة العمل الشاملة المشتركة. والعمل الحاسم الذي أدّاه المجلس على مدى سنوات، إلى جانب التركيز المتواصل على هذه المسألة، شكّل دعما للدبلوماسية، ونزع فتيل التوترات. ونحن ندعو المجلس أن يواصل العمل بالعزم نفسه بغية دعم تنفيذ خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الاعلامية، وبالإعراب عن تقديري لجهوده وجهود فريقه تعزيزا لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

تعتقد الصين دائما أن الجزاءات ليست هدفا للقرارات وليست مقياسا للتقدم المحرز في عمل اللجنة. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي للجنة أن تؤدي أعمالها بطريقة متوازنة وموضوعية. وينبغي لها أن تتصدى لمسائل حساسة من قبيل الانتهاكات الفردية لقرارات المجلس، سواء من حيث كفالة تنفيذ تلك القرارات، أو دعم وتيسير تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة للحيلولة دون إمكانية اتخاذ أي تدابير من

شأنها أن تزيد المضاعفات الناجمة عن التنفيذ. وبهذه الروح، سوف تشارك الصين في مختلف جهود اللجنة بطريقة مسؤولة، مع تشجيعها على القيام بدورها الواجب.

في تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أقرّ خطة العمل الشاملة المشتركة التي وافق عليها الأعضاء الخمسة الدائمون +١ وإيران حول المسألة النووية الإيرانية. إنها خطة عمل جيدة من حيث أنها تؤدي إلى الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي تؤثر تأثيرا إيجابيا على تسوية المسائل الإقليمية والدولية الأخرى. ويؤمل أن تعمل جميع الأطراف في انسجام بينها من أجل تنفيذها.

بيد أن الاتفاق على خطة العمل ليس سوى الخطوة الأولى نحو التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة النووية الإيرانية. والأكثر أهمية هو المتابعة. إن المسألة النووية الإيرانية نفسها معقدة للغاية، مع وجود العديد من المشاكل التي يتعين معالجتها لدى تنفيذ خطة العمل، والتي لم يسبق لها مثيل. وينبغي أن يكون من المتوقع بروز مختلف المسائل والصعوبات والتحديات خلال فترة عقد من التنفيذ. وتأمل الصين أن تواصل جميع الأطراف محاولة التلاقي في منتصف الطريق مع فهم واستيعاب واحدها للآخر. ومن الضروري التمسك بمبدأي التزامن والمعاملة بالمثل إبّان تلبية شواغل الجميع. وينبغي ألاّ يأتي تحقيق هدف ما على حساب هدف آخر، خشية أن يتم فقدان التوازن والإنصاف. ويسرّ الصين الحفاظ على الزخم القائم في التعاون السليم بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نشجع إيران على مواصلة تعزيز الاتصالات والتعاون مع الوكالة، وحل جميع المسائل المعلقة بأسرع ما يمكن تمشيا مع خارطة الطريق التي جرى توقيعها مع الوكالة.

إن الصين قامت بدور الوساطة البناءة خلال عملية التفاوض برمتها. وسوف تستمر الصين أيضا في التواصل عن كثب مع جميع الأطراف الأخرى في المستقبل، اسهاما منها في تعزيز التنفيذ السلس لخطة العمل الشاملة المشتركة، واضطلاعا بالدور البنّاء في تأمين التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للمسألة النووية الإيرانية.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٦٧ (٢٠٠٦) وفريق الخبراء على عملهما المتواصل في دعم قرارات المجلس بشأن إيران. وأريد بشكل خاص أن أشكر السيد أويارثون مارتشيسي على قيادته المستمرة بصفته رئيسا للجنة.

على غرار الآخرين، أرحب بالاختتام الناجح للمفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني. فالاتفاق الذي أبرم في ١٤ تموز/يوليه بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، واتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في ٢٠ تموز/يوليه يشكلان إنجازين كبيرين للدبلوماسية الدولية. وأشيد بعمل المجلس وبشركاء بلدي في ٣+٣ للتوصل إلى هذين الاتفاقين الهامين. ويحدوني الأمل أن نتمكن من الاعتماد على هذه الوحدة في الأشهر المقبلة لدى معالجة المسائل الأخرى التي تهدد السلم والأمن الدوليين، بدءا بسوريا.

إن هذين الاتفاقين يمثلان في الجوهر تحولا تاريخيا في نهجنا حيال إيران. فلدينا الآن الفرصة لإعادة علاقاتنا مع هذا البلد فيما ينعدم الاستقرار الإقليمي بشكل كبير. وآمل من جميع الأطراف أن تغتنمها. ويجب أن ينصب تركيزنا الآن على التنفيذ السريع والكامل لخطة العمل. ونأمل من إيران أن تستكمل على وجه السرعة التدابير المتفق عليها، وتوفر الثقة للمجتمع الدولي تجاه أن برنامج إيران النووي هو برنامج سلمي، وسوف يظل للأغراض السلمية وحدها.

وكما تذكّرنا الإحاطة الاعلامية، سوف يبقى الجزء الأكبر من الجزاءات خلال الفترة الانتقالية الحالية قائما، ولا بد من تنفيذه بالكامل. ويشمل ذلك جميع الجزاءات التي

تفرضها الأمم المتحدة، وجميع التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناشئة عن القرارات المتعلقة بهذه المسألة. وفي فترة التنفيذ التي تلي ذلك، يجب أن نتذكر أن العديد من القيود الملزمة، مثل تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية والقذائف التسيارية، ستبقى قائمة خلال الفترات المبينة في خطة العمل. ورفع الجزاءات على مراحل ينبغي أن يكون حافزا لإيران تجاه الوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاق الشامل.

وستقوم الحاجة إلى آلية تابعة للمجلس من أجل رصد تنفيذ القيود المفروضة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونحن نتطلع إلى العمل معا في المجلس على إنشاء هذه الآلية.

ونرحب بالإخطارات الواردة من الدول الأعضاء بشأن تقديم المعدات للاستخدام في مفاعلات الماء الخفيف في محطة بوشهر للمفاعلات النووية لتوليد الطاقة. ونرحب أيضا بالإشعارات التي تلقتها اللجنة بشأن استخدام الأموال المجمدة اللازمة للدفع في إطار العقود المبرمة قبل دخول إدراج الأسماء حيز النفاذ. ويذكر هذا التقرير الدول الأعضاء أننا يجب أن نواصل الإبلاغ عن أي اشتباه في حدوث انتهاكات لأحكام قرارات المجلس، وفقا للشروط المحددة في القرارات ذات الصلة.

وفيما يخص عمل اللجنة، أعرب عن امتناني لاستمرار الدور الحاسم الذي تضطلع به في دعم إنفاذ الإجراءات الجزائية ذات الصلة التي فرضها المجلس على إيران. كما نرحب بمواصلة عمل فريق الخبراء، وبتعيين سبعة خبراء للعمل في الفريق. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس بشأن الخطوات المقبلة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن امتناني للمساعدة التي قدمتها اللجنة وفريق الخبراء إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ولمشاركتهما في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. ولكن ما زلنا نشعر بخيبة الأمل إزاء استمرار عدم إجابة إيران على طلبات المعلومات الماضية بشأن حوادث مختلفة تبعث على القلق. ومرة أخرى، نحث إيران على الاستجابة لطلبات اللجنة.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بحل سلمي ودائم للمسألة النووية الإيرانية. وكما أوضح وزير الخارجية البريطاني خلال زيارته التاريخية إلى طهران في الشهر الماضي، فإن الاتفاق الشامل مع إيران يصب في مصلحتنا جميعا. فبالنسبة للمجتمع الدولي، فإنه يمثل أفضل سبيل لضمان عدم تطوير إيران قدرة لإنتاج السلاح النووي. وبالنسبة لإيران، بوسعها أن تعيد العلاقات مع المجتمع الدولي وتمكنها من التجارة الحرة مع العالم بما يعود بالنفع على جميع الإيرانيين. وبالنسبة لكل إيران والمجتمع الدولي، يمثل هذا الاتفاق فرصة لإنهاء سنوات العداء والبدء بعهد جديد من التعاون على مكافحة انتشار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وعلى ضمان الاستقرار الإقليمي، وعلى مسائل من قبيل مكافحة المخدرات والهجرة. ولذلك، فإن المملكة المتحدة ستواصل بذل كل جهد ممكن لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة للمساعدة في بدء هذه العملية. ونحن نتطلع إلى أن تفعل جميع الأطراف المعنية الشيء نفسه.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا، أيضا، أن أشكر السفير الإسباني على إحاطته الإعلامية الفصلية بشأن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لقد مثل اتفاق فيينا المؤرخ ١٤ تموز/يوليه بين إيران ومجموعة ٣+٣، واتخاذ المجلس القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بعد أسبوع خطوتين تاريخيتين في إعادة بناء الثقة فيما يتعلق بالطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي. فعلى مدى ١٢ عاما، أشغلت هذه المسألة بال المجتمع الدولي وأثارت قلقه. وقد أدى الاتساع المثير للجزع لنطاق البرنامج إيران النووي على مدى أكثر من عقد من الزمن إلى إلى إنشاء نظام جزاءات كبيرة، مع إبقاء الباب مفتوحا أمام الحوار للبدء في مفاوضات جادة.

نحن نؤيد اتفاق فيينا، حيث إنه حقق جميع الأهداف التي حددها بلدي لنفسه خلال المفاوضات، وهو تخفيض مخزونات

اليورانيوم الإيراني بنسبة ٩٨ في المائة، الثلثين وخفض مقداره الثلثان ي عدد أجهزة الطرد المركزي، وتحديد معدل تخصيب اليورانيوم وفرض حظر على أنشطة التخصيب في موقع فوردو تحت سطح الأرض. وجميع هذه الأمور الكبير أطالت كثيرا الوقت اللازم لإمكانية حصول إيران السريع على الأسلحة النووية. إننا بإلزامنا إيران بتعديل مفاعل آراك، إنما منعنا إمكانية الحصول على قنبلة نووية قائمة على البلوتونيوم وأخيرا، إننا بضماننا رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس فقط على المرافق النووية الإيرانية وسلامة دورة الوقود، ولكن أيضا، عند الاقتضاء، على مواقع غير معلنة، إنما نكفل صرامة التحقق من الاتفاق في الميدان.

ويستند هذا الاتفاق إلى التحقق الشامل على أرض الواقع من الالتزامات التي تعهدت بها إيران. كما اتخذنا خطوات اللازمة لإعادة فرض الجزاءات إذا اقتضى الأمر إذا كانت هناك انتهاكات جسيمة. وتم عمل كل شيء من أجل ردع أي انتهاك للاتفاق من الجانب الإيراني.

وسوف نحكم استنادا إلى الأدلة: نجاح الاتفاق يعتمد إلى حد كبير على إيران، التي يتعين عليها تنفيذ جميع التدابير المنصوص عليها. وفي المقابل، سيتم التخفيف التدريجي للجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي، مع امتثال إيران بشكل ملموس لالتزاماتها وتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التحقق من ذلك.

إن مجلس الأمن، بإقرار اتفاق فيينا اليوم، يصبح كفيل تنفيذه. سوف نشارك في هذه العملية بحسن نية، بطبيعة الحال، ولكن أيضا متسلحين باليقظة اللازمة، طيلة فترة الاتفاق. وسوف نتأكد خصوصا من التقيد الصارم بالجدول الزمني الذي حدده اتفاق فيينا والقرار.

في هذا الصدد، أعتقد أن من المحتمل أن يكون من المفيد الإشارة إلى أنه حتى يوم التنفيذ – أي اليوم الذي تؤكد لنا فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران قد نفذت جميع التدابير الأولية للاتفاق – ستظل جميع التدابير الحالية بموجب قرارات مجلس الأمن سارية بالكامل. والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) واتفاق فيينا ينصان صراحة على هذا. هذا يعني أنه يجب استمرار أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفريق الخبراء الذي يساعدها، بما في ذلك ما يتعلق بالحوادث المبلغ عنها فضلا عن تلك التي قد تبلغ عنها الدول الأعضاء.

علاوة على ذلك، آمل، كما أشار السفير إسبانيا، أن تتمكن اللجنة، بدعم من الفريق، من أن توفر للدول الأعضاء كل الدعم اللازم من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران.

إن اتفاق فيينا لأفضل دليل على ما بوسع الدبلوماسية إنجازه اليوم. ولئن كان هناك تراكم من حالات عدم اليقين، فإن الاتفاق اليوم توفر الأساس لإيجاد حل دائم للمسألة النووية الإيرانية. ونأمل على هذا المنوال أن يتم الانتهاء بسرعة من وضع جميع الإجراءات الوطنية اللازمة للتنفيذ الكامل للاتفاق.

السيدة قعوار (الأردن): أود في البداية أن أشكر سعادة الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الإعلامية القيمة، وعلى جهوده القيادية في إدارة أعمال اللجنة. كما أود أن أشكر فريق الخبراء على جهودهم في إعداد التقارير ذات الصلة.

لقد رحب الأردن بالاتفاق الذي وقع بشأن الملف النووي الإيراني، وبالجهود الدبلوماسية والسياسية التي بذلتها كل الإطراف للتوصل إلى ذلك الاتفاق؛ حيث إن الأردن قد كان دائما من الداعمين لإيجاد تسوية دبلوماسية للملف النووي الإيراني، ومع أية خطوات يمكن أن تساهم في ترسيخ الأمن والسلم والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي ذات السياق، ندعو اللجنة إلى الاستمرار بالقيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وتطبيق القرارات ذات الصلة خلال المرحلة الانتقالية لتطبيق الاتفاق لحين استلام مجلس الأمن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يشير إلى أن إيران قد

نفذت التدابير المتعلقة بالبرنامج النووي عملا بالقرار ٢٢٢١ (٢٠١٥). كما أننا نشجع الدول التي لم تقم بتقديم تقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أن تقوم بذلك، وعلى التعاون بشكل إيجابي مع فريق الخبراء حيث إن نجاح عمل اللجنة مرتبط بشكل كبير بقيام تلك الدول بتقديم تقاريرها.

وختاما، فإننا نثمن دور اللجنة في مساعدة الدول والمؤسسات الدولية في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نحن أيضا نشكر الممثل الدائم لإسبانيا على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وترحب نيوزيلندا بولاية اللجنة، والآن أكثر من أي وقت مضى، تحث اللجنة وفريق الخبراء التابع لها على مواصلة عملهما الجيد.

تنضم نيوزيلندا إلى الآخرين في التنويه بالمرحلة الحاسمة التي نمر بها في ما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وفي معالجة المسألة النووية الإيرانية. وخلال هذا الوقت، من الضروري لمصداقية المجلس وخطة العمل أن تبقى سلامة نظام الجزاءات ضد إيران على حالها. ونحن نسلم بأن اللجنة وفريق الخبراء يشهدان حالة غير عادية، ولكن ينبغي أن يكون موقف المجلس واضحا. كما أننا نحث فريق الخبراء على مواصلة برنامج عمله، الذي يستند إلى فرضية مفادها أنهم يؤدون أعمالهم على النحو المعتاد حتى يتم الوفاء بالالتزامات الإيرانية.

ونلاحظ أنه، مع دنو يوم الاعتماد، سيكون للجنة القرار ١٧٣٧، إلى جانب اللجنة المشتركة المنشأة في إطار خطة العمل، دور هام في الإذن بالإعفاء من الجزاءات الحالية لتيسير وفاء إيران بالتزاماتها. ومع ذلك، ننوه بأنه لن يعتبر مشروعا إلا المعاملات المستثناة رسميا من خلال عملية ملائمة.

تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية التقيد بجميع أنظمة الجزاءات، وتقع المسؤولية بوجه خاص على أعضاء المجلس لإظهار القيادة في ذلك الصدد. ونحث جميع الأطراف على اتباع نهج لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بنفس القصد الإيجابي وحسن النية اللذين أديا إلى التوصل إلى اتفاق.

إن نيوزيلندا تُدرك في الواقع إدراكا تاما التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ نُظم جزاءات معقدة كتلك المحددة في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وسيحتاج أعضاء المجلس وجميع الأعضاء إلى توجيه لإدارة التوقعات وتوضيح الالتزامات بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو لجنة القرار ١٧٣٧ إلى أن تنظر في أفضل السُبل لتوفير هذا التوجيه.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن التقدير للممثل الدائم لإسبانيا، رئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على إحاطته الإعلامية عن عمل اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة في تموز/يوليه الماضي يُبشر بالخير بالنسبة للجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وفي الأجل الطويل، ربما يصبح تنفيذه من بين الحوافز المحتملة اللازمة من أجل استدامة السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. عند هذا المنعطف، أؤكد مجددا دعم ماليزيا الكامل والمستمر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتوق إلى أن نرى جميع الأطراف المعنية تعمل على التنفيذ الكامل والسريع لخطة العمل الشاملة المشتركة.

إلى جانب قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء إطار للرصد والتحقق من برنامج إيران النووي، فإن خطة العمل

الشاملة المشتركة ستُمكن من تغيير في مجرى الأحداث والأنشطة التي ستوفر – مع مرور الزمن – الضمانات اللازمة فيما يتعلق بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. في ذلك الصدد، نتطلع إلى البدء بالتنفيذ الوشيك لأنشطة التحقق من الامتثال التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف إعلان الطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي، وبذلك يتم تمهيد السبيل أمام الرفع الكامل لجميع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على البلد. إن احتمال عودة إيران إلى حظيرة الدول الحائزة للطاقة النووية والتكنولوجيا المتصلة بها – للأغراض السلمية المحضة – أمر ينبغي أن يكون موضع ترحيب ومسعى ينبغي تحقيقه من دون تأخير – على أضعف الإيمان، من أجل التخفيف من وطأة الحالة التي يتحملها الإيرانيون العاديون وعبء ووصمة الجزاءات التي فرضت على بلدهم.

نقدر دور لجنة القرار ١٧٣٧ وعمل فريق الخبراء، وتتشاطر ماليزيا الرأي القائل بأن اللجنة وفريق الخبراء يواصلان القيام بدور هام في التحقيق والرصد بشأن الامتثال والادعاءات بالانتهاكات المحتملة لنظام جزاءات الأمم المتحدة وتقديم تقاريرهما إلى المجلس.

خلال الفترة المؤقتة الحالية وقبل التطبيق الكامل لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة، نعتقد أن اللجنة وفريق الخبراء لا يزالان يتقاسمان مهمة التجسير الحاسمة. بالإضافة إلى الأنشطة الجارية، ربما ينظر فريق الخبراء أيضا في القيام بالمزيد من جهود التواصل القوية لشرح وتوضيح أحكام خطة العمل الشاملة المشتركة لجميع الدول الأعضاء، فضلا عن الشركاء وأصحاب المصالح المعنيين. نشيد بفريق الخبراء ونؤيده في الخطوات الأولية التي يتخذها نحو تحقيق ذلك الهدف، كما أشار في برنامج عمله السنوي اذي جرى اعتماده مؤخرا. إننا إذ نضع في الاعتبار الثروة الكبيرة من المعرفة والدراية المتراكمة لدى اللجنة وفريق الخبراء على مر السنين، نرى أيضا أن هناك إمكانية ومجال لاستمرار التعاون بين فريق الخبراء، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء وأصحاب المصالح المعنيين فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويمثل الاتفاق على خطة العمل معلما هاما بينما يجري تناول الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي. ويؤكد الاتفاق من جديد أيضا مبدأ الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية الذي يتماشى مع نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تؤكد ماليزيا مجددا أهمية نظام عدم الانتشار في القضاء على انتشار الأسلحة النووية والتكنولوجيات المتصلة بها. وما برحنا نعتقد بقوة بأن السعي إلى عدم الانتشار النووي يجب أن يضارعه سعي مماثل من أجل نزع السلاح النووي العام والكامل. ونلاحظ أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والتي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية قد توقفت إلى حد ما في السنوات الأخيرة، ونهيب بتلك الدول عكس مسار ذلك الاتجاه. ولئن كان تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية قد لا يكون ممكنا في زمننا، فإنه من مسؤوليتنا الجماعية أن نسعى جاهدين إلى إزالة التهديد إلى أقصى حد ممكن بالمحرقة النووية بالنسبة للأجيال المقبلة.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على تقريره. ونود أن نعرب عن تقديرنا له على تفانيه والتزامه بالوفاء بمهام اللجنة تحت مسؤوليته.

وتعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية مرة أخرى عن ارتياحها لاعتماد الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه من هذا العام بين مجموعة ٥+١ وجمهورية إيران الإسلامية، وهو اتفاق يُشكل انتصارا للدبلوماسية والحوار على الإعلانات النارية التي تؤجج مناخ المواجهة وعدم الثقة. ويبين ذلك الاتفاق بأنه عندما تتحلى الأطراف بالإرادة السياسية والالتزام، يمكن التوصل إلى حلول تعزز الأمن والسلم الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ضوء التطورات الأخيرة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة، ترحب فنزويلا بالتقدم الذي تجلى في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للقيام بهذا الجهد التاريخي الذي سوف يؤدي في الأجل القصير إلى الرفع النهائي لنظام الجزاءات المنطبق على ذلك البلد الشقيق، وكذلك التدابير الأخرى غير الشرعية والانفرادية والقسرية التي فُرضت على دول أخرى بسبب تعاونها مع جمهورية إيران الإسلامية. وفي ذلك الصدد، نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تؤيد الأحكام الواردة في هذا الاتفاق الواسع وأن تمتثل إليها.

ويسرنا أنه تم الإبقاء على الحوار والتعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما جرى التشديد على ذلك في تقرير الوكالة الصادر في ٢٧ آب/أغسطس. ونشجع الأطراف على تكثيف جهودها لحل لجميع المسائل المعلقة بين الوكالة وإيران بنهاية عام ٢٠١٥. ونقر بالدور الهام الذي تقوم به الوكالة في حل جميع المسائل المتصلة ببرنامج إيران النووي. ونأمل أن يستمر التعاون ليتعزز للمضي قدما بالتدابير المتصلة بتنفيذ خطة العمل. فتنفيذ خطة العمل هذه ينبغي أن يتضمن الحق السيادي لجمهورية إيران الإسلامية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بغية تعزيز استقلالها التكنولوجي وفي مجال الطاقة.

ونلاحظ مع الارتياح، أن اعتماد خطة العمل قد أسهم خلال الشهور الماضية مساهمة فعالة في بزوغ مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية التي ترتكز على الاحترام والحوار المتبادلين بين إيران وعدة دول في المجتمع الدولي. وتتشاطر جمهورية إيران الإسلامية حدودا مع بلدان رئيسية في آسيا والشرق الأوسط، مما يجعل التعاون بين إيران والبلدان الأخرى في المنطقة في غاية الأهمية لمواجهة التهديدات المشتركة للسلم والاستقرار في المنطقة. ولا ينبغي التقليل من مساهمات إيران في ذلك الصدد. وأي قرار هام يتعلق بهذه المنطقة ينبغي أن يقوم على التعاون ليتسنى لذلك البلد القيام بدور استباقي في إيجاد حلول تساهم في الاستقرار والأمن في تلك المنطقة المتقلقلة، والتصدي بصورة مشتركة للتهديدات الناشئة من الإرهاب والتطرف المنطوي على العنف، من بين تحديات أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كما تم الاتفاق على ذلك في مؤتمر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ بشأن التجديد إلى أجل غير مسمى لذلك الصك. إن الاتفاق النووي بين مجموعة ٥+١ وإيران يمثل دلالة إيجابية تشجعنا على مضاعفة جهودنا لتحقيق هذا الهدف الهام في أقرب وقت ممكن للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وفئات أخرى من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة.

كما أن هذه المرحلة الجديدة في العلاقة بين إيران وبعض الدول الأعضاء في المجتمع الدولي تمهد لإقامة تحالفات للتعاون في مجالات مختلفة. ورفع الجزاءات ضد إيران سيجعل من الممكن إعادة إرساء الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية مع البلدان التي ترغب في التعامل مع ذلك الشريك التجاري المهم، مما يؤدي إلى تحقيق مزيد من الرفاه والتقدم للشعب الإيراني والمنطقة.

وفيما يتعلق بعمل اللجنة، فإننا نؤكد أنه في هذه المرحلة الحاسمة، من المهم أن تكون اللجنة قادرة على الإسهام بطريقة بناءة في معالجة التحديات والأهداف الجديدة التي بدأت في الظهور في مواجهة الدينامية الجديدة تلك، مع أخذ الوضع السياسي الراهن بعين الاعتبار. وفي هذه المرحلة الجديدة، فإننا نقدر لو أن اللجنة أعادت توجيه مهامها أساساً صوب تقديم المساعدة للدول والمؤسسات الدولية من أجل تنفيذ التدابير ذات الصلة المعتمدة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وستكون فكرة جيدة أيضاً أن تقدم اللجنة الدعم والمشورة

للدول الأعضاء التي تسعى للحصول على التوجيه الفني بخصوص مبادرات التعاون الجديدة بشأن إيران فيما يتعلق بالقضايا التي تندرج تحت ولاية اللجنة.

السيد أديجولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أويارثون مارتشيسي على إحاطته الإعلامية، ونثني على عمل فريق الخبراء.

وبما أن هذه أول جلسة يعقدها المجلس بشأن الموضوع بعد اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، نود أن نؤكد مجدداً تأييدنا للاتفاق بين إيران ومجموعة الدول الخمس +١ بشأن البرنامج النووي الإيراني. وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، توفر خارطة طريق واضحة لتنفيذ الاتفاق. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى حل مبكر لجميع القضايا العالقة في البرنامج النووي الإيراني.

ونحن نؤيد الحوار والدبلوماسية وحل الأزمات من خلال مثل تلك الاتفاقات. وفي ضوء ذلك، نحث الطرفين على تنفيذ الاتفاق بشفافية وحسن نية بما يحقق التقدم للشعب الإيراني. ونرحب أيضاً بالتعاون المستمر للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) مع الأعضاء. فذلك أمر حيوي لدعم نظام الجزاءات وضمان سلامته.

أخيراً، أود أن أثني على رئيس اللجنة لقيادته الحكيمة مؤكداً له على دعمنا المستمر.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي، ممثل إسبانيا، على تقريره إلى المجلس وأثني على قيادته الناجحة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

في ٢٠ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار التاريخي ٢٢٣١ (٢٠١٥) باعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة التي وافقت عليها مجموعة ٣+٣ وإيران. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن صفقة تقوم على تنفيذ إيران لتغييرات في برنامجها النووي في مقابل رفع تدريجي للجزاءات تتيح مساراً حقيقياً ودائماً وقابلاً للتحقق لتسوية النزاع المستمر منذ عقد.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، تؤكد ليتوانيا على ضرورة أن تظل كل الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن سارية وأن تنفذها بصرامة كل الدول الأعضاء، وبالأخص أعضاء المجلس. وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد اللجنة لتقديم إرشادات للدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونعرب عن قلقنا مجدداً لأن إيران، إذ تتخذ خطوات امتثالاً لخطة العمل الشاملة المشتركة، فإنها تواصل تجاهل بعض أحكام قرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة ببرنامجها للقذائف التسيارية وعمليات نقل الأسلحة التقليدية والمواد ذات الصلة. وعلى إيران أن تتعاون مع لجنة ١٧٣٧ بدون إبطاء، من خلال تقديم المعلومات التي يطلبها فريق الخبراء في إجراء تحقيقاته، في جملة أمور.

وليتوانيا ترحب بإعادة تعيين الخبراء في الفريق وتؤيد برنامج عملهم الطموح المقدم للجنة في ٢٨ آب/أغسطس بقوة. ونشجع الفريق على مواصلة تحقيقاته، وخاصة فيما يتعلق بالحوادث الجديدة لعدم الامتثال المبلغ عنها.

إن التعاون المستمر والكامل من جانب إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر حيوي في استعادة الثقة الضرورية بين إيران والمجتمع الدولي. وإننا نحيط علماً بالتقرير الذي أكدت الوكالة بموجبه أن إيران اتخذت خطوات بشأن الإجراءات المتصلة بالطاقة النووية وفقاً للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو إيران إلى أن تقدم للمجتمع الدولي ضمانات يمكن التحقق منها بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي.

ختاماً، ترى ليتوانيا أن خطة العمل الشاملة المشتركة، إذا ما نفذت بالكامل وبحسن نية، فإنها ستصبح عنصراً أساسياً في

بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي. وستفتح الباب لتحسن مطرد في العلاقات وتسهم، بشكل كبير وبصورة إيجابية، في تحقيق السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الدائم لإسبانيا، السفير رومان أويارثون مارتشيسي، على عرض التقرير الفصلي المنقح للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونثني على عمل اللجنة وفريق الخبراء المعني بمسألة يوليها المجتمع الدولي أهمية أساسية وندعمهما.

ويسرنا اتخاذ مجلس الأمن، في ٢٠ تموز/يوليه، القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالموافقة على خطة العمل الشاملة المشتركة التي وضعت مؤخراً، وكانت أول نجاح للدبلوماسية في منطقة الشرق الأوسط منذ عقود، وتشكل معلماً نحو حل شامل ودائم للمسألة النووية الإيرانية.

الآن، وخلال الفترة الانتقالية، نحث الحكومة الإيرانية على اتخاذ الإجراءات المحددة، المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، والامتثال لأحكامها من أجل التعجيل بتخفيف الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

أخيراً، فإننا سنظل ملتزمين بالتدابير المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن تلك المسائل ريثما يتم التنفيذ، مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير رومان أويارثون مارتشيسي على عرض التقرير الفصلي بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وعلى توجيهه الممتاز لعملها.

وشيلي ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٤ تموز/يوليه بين إيران ومجموعة ٣ +٣. وتنفيذه سيسهم في حل التناقضات فيما يتعلق بنطاق البرنامج النووي الإيراني ومستقبله. ونرى أن تنفيذ الاتفاق والتحقق منه سيحافظ على سلامة نظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف ويعزز الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتنفيذ ركائزه الثلاث – نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية – ينبغي أن يكون متوازناً. لذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا في هذه المناقشة ضرورة إحراز تقدم بشأن الالتزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح النووي.

وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً وقابلة للتحقق هو التزام سياسي وقانوني يقربنا إلى المثل الأعلى العالمي لمجتمع خالٍ من الأسلحة النووية. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإننا نؤكد من جديد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وضرورة أن يسهم المجتمع الدولي في ذلك. ولا بد أن تنفذ كل الأطراف ذلك الاتفاق، كما يرد في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الأمر الذي يتطلب إجراءات محددة، ولكن يتطلب أيضا المسؤولية والاعتدال من قبل الجهات الفاعلة في بياناتها.

ختاماً، نكرر أن شيلي، بوصفها عضواً في المجلس وفي مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستقدم كل الدعم الضروري للتنفيذ الفعال والسلس للاتفاق.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير أويارثون مارتشيسي، على عرض التقرير الفصلي عن أنشطة اللجنة خلال الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١٤ أيلول/سبتمبر.

بخصوص تسوية المسألة النووية الإيرانية، تشير تشاد إلى بيان التأييد الصادر عن مجلس الشؤون الخارجية في الاتحاد

الأوروبي في ٢٠ تموز/يوليه لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي اعتمدت في فيينا في ١٤ تموز/يوليه، وإلى اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما نشير إلى التصويت الذي أجراه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر، والذي أيد فيه الخطة. ونحيط علما بتصريح رئيس الولايات المتحدة الذي قال فيه إن التصويت يمثل انتصارا للدبلوماسية. وعلاوة على ذلك، فإن تشاد تلاحظ أن البرلمان الإيراني أنشأ لجنة مؤلفة من ١٥ عضوا لاستعراض الاتفاق واتخاذ موقف بشأنه في موعد غايته نهاية هذا الشهر. وتشجع تشاد جميع الأطراف على التنفيذ الكامل للخطة بمجرد الانتهاء من جميع الإجراءات الوطنية.

ونؤكد من جديد أنه، عملا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن من حق إيران، وفقا للفقرتين ١ و ٢ من المادة الرابعة من المعاهدة، إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخدامها في أغراض سلمية.

يدل الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية على أن المجتمع الدولي يمكنه، عندما يكون مصمما على حل أزمة ما، القيام بذلك. وتعرب تشاد مجددا عن تقديرها للجهود الدبلوماسية التي بذلتها ألمانيا والأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وجمهورية إيران الإسلامية.

واستنادا إلى الدروس المستفادة في هذا الشأن، تشجع تشاد جميع الدول، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، على التعجيل بحل مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية في بقية أنحاء الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد دعوة دول المنطقة التي تندفع بتهور في سباق لأسلحة الدمار الشامل أو تلك التي تملك هذه الأسلحة بالفعل إلى وقف هذه الأنشطة وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

أنتقل الآن إلى أنشطة لجنة القرار ١٧٣٧. تشجع تشاد أعضاء اللجنة على مواصلة مساعدة الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ التدابير التي دعا إليها مجلس الأمن. ونرحب بتعيين الأمين العام في ٣٠ حزيران/يونيه لسبعة خبراء لفترة ولاية تنتهي في تموز/يوليه ٢٠١٦، وذلك عملا بالقرار ٢٢٢٤ (٢٠١٥). ونشير إلى برنامج العمل الذي قدمه فريق الخبراء في ٢٨ آب/أغسطس.

في الختام، وفي ضوء تزايد عدم الاستقرار في المنطقة والذي تفاقم من جراء التهديد الإرهابي، فإننا نشدد على ضرورة بذل جهود منسقة، بما في ذلك من جانب إيران، من أجل تسوية مختلف الأزمات الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الممثل الدائم لإسبانيا على تقريره عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والتي يرأسها، خلال الفترة المشمولة بأخر تقرير.

يرحب الاتحاد الروسي بالاختتام الناجح للمحادثات الرامية إلى تسوية الحالة المتعلقة ببرنامج إيران النووي. ويسعدنا اعتماد خطة عمل شاملة مشتركة ونأمل، على النحو المبين والمعتمد في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، أن تدخل الخطة حيز النفاذ في الأسابيع المقبلة. ونحن نرى أنها لا تسمح فحسب بالتوصل إلى حل مرض للمسألة النووية الإيرانية، مع الاحترام الكامل لحق إيران في القيام بأنشطة نووية سلمية، بل تفيد أيضا في تعزيز الثقة في الشرق الأوسط وكفالة إزالة العقبات التي تعترض التعاون الاقتصادي والسياسي الإقليمي الطبيعي بالمشاركة الكاملة لجمهورية إيران الإسلامية.

والتحضيرات جارية بنشاط الآن للبدء في التنفيذ العملي لخطة العمل على عدد من الجبهات المختلفة. ففي ٢٥ آب/أغسطس، عُقد اجتماع استثنائي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي كُلفت الوكالة خلاله بالاضطلاع

بأنشطة تحقق في إطار خطة العمل. وستسمح هذه الخطوة الهامة إلى الأمام للوكالة بالوصول إلى اتفاق مع طهران بشأن معايير محددة لأنشطة التحقق التي ستجريها مستقبلا. ونحن نعتقد أن ثمة حاجة إلى أن يعتمد مجلس المحافظين، في الوقت المناسب، قرارا منفصلا من أجل ضمان مشاركة الوكالة في تنفيذ الخطة على أساس سليم ولتعزيز استمرارية العملية.

ونحن نتابع بعناية عمليات نظر الهيئات التشريعية في الولايات المتحدة وإيران في الاتفاق. ونأمل أن تنتهي هذه العمليات بنجاح وسلاسة. كما أننا، وبالاشتراك مع إيران، بصدد اتخاذ تدابير تحضيرية بشأن بعض جوانب خطة العمل، التي تنص على تنفيذ مشاريع روسية إيرانية ثنائية، بما في ذلك إنشاء مرفق لإنتاج النظائر المستقرة في فوردو وشحن اليورانيوم المنخفض التخصيب من إيران.

وعملا بأحكام خطة العمل، فإن يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر هو ما يسمى تاريخ الاعتماد، والذي ستشرع طهران بعده في اتخاذ تدابير عملية من أجل جعل برنامجها النووي متماشيا مع التزاماتها بموجب الخطة. وستشرع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجموعة ٥+١ في إعداد الإطار القانوني اللازم لرفع الجزاءات التي تفرضها هذه الدول على إيران من جانب واحد. وليس لدينا أي سبب يدعو إلى الشك في وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها بحسن نية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.